

اخبار

**القضاء يوجّه قراراً بإفكاح مزرعة ابقار**

انتظر أهالي بلدات قعقعية الصنوبر والبيسارية والغسانية والبابلية (قضاء الزهراني - أمال خليل) يوم أمس، تنفيذ قرار محافظ الجنوب منصور ضو بختم مزرعة ابقار مخالفة بالشمع الأحمر، لكن النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب تدخلت، مانحة صاحب المزرعة (من آل النابلسي) مهلة خمسة أيام إضافية قبل إقفال المزرعة في الموعد المقرر الجديد في 15 حزيران الجاري. التدخل المفاجئ الذي عدّه معنيون تعدياً على صلاحيات المحافظ، بددّ الآمال بالإصلاح وضبط المخالفات بدلاً من الامتثال لضغوط الوساطات والنفوذ و«البيزنس»، ولا سيما أن قرار ضو ليس عشوائياً، بل يستند إلى تقارير عدة لخبراء ومتخصصين توصلت جميعها إلى ضرورة إقفال المزرعة لمخالفتها الشروط التي تفرضها وزارة الزراعة (الأربعاء 10 كانون الأول 2014 http://www.al-akhbar.com/node/221580).

في 30 أيار الماضي، أصدر ضو القرار بختم المزرعة الواقعة في العقار 469 الواقع في النطاق العقاري لقعقعية الصنوبر، بالشمع الأحمر. وفند نص القرار إلى استناده إلى كتب تحمل توقيع كل من وزارة البيئة و دائرة التنظيم المدني في صيدا، والمحافظة، ورئيس مصلحة الزراعة، وتقرير رئيس دائرة الثروة الحيوانية، وقيادة منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي، صدرت تباعاً بين كانون الثاني وأيار من العام الجاري. ولفت القرار إلى أن صاحب المزرعة «لم يتقيد بمضمون كتابنا المتعلق بنقل المزرعة ضمن مهلة شهرين تنتهي بحلول 20 أيار الماضي». من هنا و«بناء على مقتضيات المصلحة العامة، تقفل المزرعة بالشمع الأحمر لكونها تستثمر دون ترخيص قانوني، ما يسبب ضرراً بيئياً وصحياً على المحيط». وحدد القرار موعد 10 حزيران لتنفيذه على يد الدرك، لكنّ الدرك لم يصل أمس إلى المزرعة. على ذمة المعنيين، منح صاحب المزرعة مهلة إضافية لإقفالها، يتدبر خلالها أمر إخلائها ونقل المواشي والمعدات. إشارة إلى أن ضو كان قد أصدر قراراً نهاية العام الماضي بختم مزرعة أخرى للعائلة نفسها تقع في النطاق العقاري للبيسارية لأنها لا تستوفي الشروط الصحية وتقع ضمن الأحياء السكنية. علماً بأن أحكاماً قضائية عدة كانت قد صدرت في السنوات الماضية ضد أصحاب المزرعة بناء على شكاوى من جيرانها، لكن من دون أن تنفذ.

**تسليم «داتا» المسح الجوي للنظ**

أعلنت شركة «نيوز جيوسولويوشانس» خلال حفل تسليم «داتا» المسح الجوي للبر اللبناني والمنطقة الفاصلة بين البر والبحر، بدعوة من وزارة الطاقة والمديرية العامة للنظ وهيئة إدارة قطاع البترول، أنها أنجزت دراسة «نيو بايزن» لتحديد الأماكن في المنطقة المحيطة على مساحة 6000 كلم<sup>2</sup> من لبنان، وتتضمن المنطقة الشمالية من البر اللبناني، والجزء الانتقالي بين البر والبحر على طول شاطئ المتوسط.

وأعلن وزير الطاقة والمياه أرتور نظريان أنّ «تحاليل البيانات البرية والبيانات البحرية أظهرت تكاملاً في النظام البترولي من الناحية الجيولوجية، بحيث يمكن اعتبار لبنان برا وبحراً منطقة واحدة وأعدت بتروليا نظراً للاكتشافات في الحوض التدمري شرقاً والحوض الشرقي غرباً». وتابع نظريان «يمكننا القول إن مرحلة التنقيب عن البترول في البر قد انطلقت واستطعنا التقدم برا على نحو سريع ما يجعل السؤال المطروح الآن هل سيسبق التنقيب برا التنقيب بحراً؟». مضيفاً إن المسار الطبيعي للتنقيب عن البترول يبدأ في الأماكن الأقل كلفة ومجهوداً، التي هي حالة البر في معظم الدول التي تخوض غمار هذه الصناعة.

ماركس ضد سبنسر

**اغلقوا صندوق النقد الدولي**

غسان ديبه

«اغلقوا صندوق النقد الدولي، الفوا الديون وانها التنمية»

هاري كليفر

عندما كنت ادرس الاقتصاد في جامعة تكساس في اوستن في الولايات المتحدة، والتي كانت من الجامعات القليلة التي لديها مقررات في الاقتصاد الماركسي، كان استاذ الاقتصاد الماركسي هاري كليفر، وهو للمفارقة يتبع اكثر المدارس الماركسية تطرفاً وهي المدرسة الاوتونومية التي انشأها المفكر الماركسي الايطالي انطونيو نغري المتهم بكونه العقل المدبر للالوية الحمراء، كان من الطبيعي الصدام الفكري مع كليفر لأن افكار هذه المجموعة كانت تعتبر ان الاتحاد السوفياتي منذ الستين الاولى لسيطرة البلاشفة يتبع نظام رأسمالية الدولة وقد حاد عن مبادئ الماركسية في عدم تسليمه العمال مباشرة السلطة على المصانع والاقتصاد بالإضافة الى مسألة الحزب وغيرها من الامور النظرية التي لا مجال للدخول بها الآن. وكان اطلاق صفة «البلشفي» بمثابة إدانته منه لأي متعاطف مع التفسير الكلاسيكي للماركسية. كان هذا الموقف بالنسبة لي فوضوياً عمالياً اكثر منه ماركسياً لأن الماركسية حددت الاطار العلمي للصراع الطبقي وانتهاء الرأسمالية والانتقال الى الاشتراكية وأن أي رفض لهذه العلمية الصارمة تحت حجة مثلاً اولوية السياسي والصراع الطبقي على غيرها من المفاهيم (انظر كتابه Reading Capital Politically) ما هو الا غرق في المثالية والطفولية اليسارية التي حذر منها لينين وهو بالطبع المهندس السياسي الاول في تاريخ الماركسية ان لم يكن في التاريخ الانساني كله.

وامتد الخلاف مع كليفر الى تحليل التنمية في العالم الثالث، فقد كان هو ضد التنمية على اساس انها تقلب حياة الناس وتزعزع البنى الاقتصادية والاجتماعية من دون ان يكون للشعوب السلطة المباشرة على مصيرها (فكرة الاوتونومية) ولانها تخضع الناس لمنطق الرأسمال وفرض العمل (imposition of work). طبعاً إن المفهوم الماركسي التقليدي يتعارض مع هذه النظرة للتنمية، بل إن التنمية اعتبرت كحاجة اساسية في التطور الاقتصادي للدول النامية. نشر كليفر في عام 1989 مقالة عنوانها «اغلقوا صندوق النقد الدولي، الغوا الديون وانها التنمية». كنا بالطبع نتفق مع العنوانين الاوليين اي اغلاق صندوق النقد والغاء ديون العالم الثالث. فهذه الديون كانت اهم معوق للنمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية وبالاخص في اميركا اللاتينية في تلك الفترة وكان صندوق النقد الدولي يستعمل هذه الاستنادة الدولية والازمات الناجمة عنها كذريعة لتدخله في شؤون هذه الدول الداخلية وفرض عليها شروطه التي كانت تفرض التقشف ورفع الضرائب غير المباشرة ورفع الدعم عن السلع الاساسية والتقلص النقدي ما يؤدي الى

**يتصرف الصندوق كما لو انه يمتلك الحقيقة المطلقة حول طبيعة الازمة وسبب حلها**

دخول البلدان المفروض عليها هذه الشروط في حالات ركود وارتفاع البطالة وازدياد الفقر. كل هذه التدابير كانت تفرض من أجل التثبيت المالي وضمن ان هذه الدول ستدفع ديونها الخارجية للمصارف الدولية والدول الغربية الرأسمالية. طبعاً كانت فكرة اغلاق الصندوق، بدلاً من اصلاحه او كف يده او المطالبة بأن يعود الى مهمته الاساسية التي انشأ من اجلها في 1944 وهي مساعدة الدول على تخطي مشاكلها في الحسابات الخارجية، فكرة راديكالية جداً في ذلك الوقت. لكن التاريخ انصف كليفر حيث ازادت مع الوقت الأصوات الداعية الى اغلاق الصندوق ولكن أيضاً من الجهات اليمينية المتطرفة التي تعتبر ان الصندوق هو آلة بيروقراطية وان تدخله في اقتصاديات البلدان عبر خطط الإنقاذ المالي لن يؤدي إلا إلى تراجع الرفاه الاقتصادي، واصبحت تنتشر هذه الدعوات في مجلة فوربس ومنشورات معهد كاتو المحافظ مثلاً (http://www.cato.org/publications/commentary/abolish-imf). يقول روبرت بارو وهو من الاقتصاديين المحافظين الذين يجندون إلغاء الصندوق إن المشكلة الرئيسية للصندوق هو كونه مليئاً بالسيولة، ما يجعله سخياً في انقاذه للدول المتعثرة

كما يدعي انه حصل مع المكسيك في 1995 ومع روسيا في 1998. طبعاً هذه الرؤية خاطئة فمشكلة الصندوق ليست في تزويد البلدان بالسيولة بل بفرضه للشروط التعجيزية والمؤذية للاقتصاد كما حصل في اميركا اللاتينية وبعض الدول العربية والدول الاسيوية. اليوم في زمن كريستين لاغارد، وبدلاً من ان يتعلم من اخطاء الماضي، لا ينفك الصندوق يلعب الدور نفسه ومن يسمعا تتكلم

بصلف وتحذّر عن المفاوضات مع اليونان يظن ليس فقط انها تمتلك المال والسلطة بل انها تمتلك الحقيقة المطلقة حول طبيعة الازمة وسبب حلها وما يجب على الحكومة اليونانية ان تفعله. وهذا آخر ما يحق لها ولصندوق النقد ان يزعمه بعد سلسلة الكوارث الاقتصادية التي خلفتها سياساته حول العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الازمة في أوروبا اليوم. في حزيران الحالي كان يستحق 1,6 مليار دولار على دفعات من اليونان الى صندوق النقد وكان الصندوق رفض تمديد مهل الدفع ويستمر بموقفه المتطرف من اليونان وردت الحكومة اليونانية بتجميع هذه الدفعات الى آخر الشهر. لكن حتى لا تصبح اليونان ضحية اخرى من ضحايا هذا الصندوق، على الحكومة اليونانية الا تنفذ فقط وعودها الانتخابية بعدم الخضوع لشروط الترويكا التقشفية وهو ما تفعله حالياً بشجاعة بل ان تذهب ابعد من ذلك وتخرج من اليورو وتستعيد قرارها الوطني والاقتصادي من اجل اعادة اطلاق النمو الاقتصادي وانقاذ الجيل الحالي من الشباب اليوناني من الضياع. عندها ان اغلق ام لم يغلق صندوق النقد فإنه أصلاً بالنسبة الى اكثرية الدول بمثابة المنتهي. ولكن بذلك سيتم عندها إخراجها من أوروبا والتي للمفارقة هي آخر الأمكنة التي يحاول ان يفرض سيطرته عليها اي سيطرة رأس المال العالمي وافكاره البائدة.

متابعة

**قضية إيلا: ترك الطبيب بكفالة 100 مليون ليرة**

ومن هنا تقديم كفالة ضامنة يعين مقدارها القاضي، لافتاً إلى أنّ الطبيب «لم يعترف خلال التحقيقات بارتكابه خطأ طبياً». ويرفض المصدر وضع القرار في إطار خضوع القضاء لضغوط نقابة الأطباء التي هدّدت بالإبقاء على تعليق العمل في المستشفيات والعيادات إلى حين إخلاء سبيل الطبيب، مؤكداً أنّ المعلوف كان موقوفاً منذ البداية لمهلة خمسة أيام فقط.

لتقديم تقريرها. يوضح مصدر مطّلع على التحقيقات أنّ القرار ليس «إخلاء سبيل»، بل مجرد ترك مؤقت وفق المادة 111 من أصول المحاكمات الجزائية التي «تسمح لقاضي التحقيق، بعد استطلاع رأي النيابة العامة، بأن يستعيز عن توقيف المدعى عليه بوضعه تحت المراقبة القضائية، وبإلزامه بموجب أو أكثر من الموجبات التي يعتبرها ضرورية لإنفاذ المراقبة

قرر قاضي التحقيق في بيروت جورج رزق أمس ترك الطبيب عصام المعلوف الموقوف في قضية الرضیعة إيلا طنوس، مقابل كفالة مالية بقيمة 100 مليون ليرة، وتكليف لجنة طبية مؤلفة من عدد من الأطباء، ولا سيما الأمراض الجرثومية، الطوارئ وطب الأطفال، لدراسة الملف ومعاينة الطفلة وتقديم تقرير لنبت القضية. لكن حتى أمس، لم يحدد القاضي مهلة نهائية للجنة

**اللبنانية!**



البعثة اجتمعت مع مجلس إدارة جمعية المصارف لمدة ثلاث ساعات، وسمعت منهم انتقادات واسعة نظراً إلى كون الصندوق يقترح التعديلات الضريبية، التي أعربوا عن رفضهم لها، لأنها تناول مصالحهم وثروات كبار المودعين والمتاجرين بالعقارات. النقاش مع أصحاب المصارف، لم يكن «ظريفاً»، إذ استعاد هؤلاء النقد الذي كان يوجّه للصندوق سابقاً من الفئات الفقيرة والمتوسطة. وبحسب أعضاء في مجلس إدارة جمعية المصارف، تلقى أفراد بعثة الصندوق انتقادات عن وصفات «معلّبة» و«جاهزة»، وأن الخلاف بين الصندوق ورؤية مصرف لبنان، بوصفه حامى المصارف، عمرها أكثر من 20 سنة، وأنه خلال هذه الفترة كانت كفة الميزان ترجح لمصلحة مصرف لبنان.

هل حان وقت تطبيق «برنامج» صندوق النقد؟ يجيب حاصباني، بأن الوقت المثالي لن يأتي أبداً بسبب التقلبات التي نشهدها في المنطقة بصورة متواصلة، «لكن يحتاج الأمر إلى الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والدستوري». أما وزني، فيقول إنه «في ظل الوضع الحالي من الصعب جداً الاستجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي... الخلافات السياسية تنعكس على عمل الحكومة وعلى إنتاجية المجلس النيابي».